العرب
الجمعة 2021/01/01
السنة 43 العدد 11928

أردوغان يدفع بالجيش إلى صراعات خارجية ليضمن البقاء في السلطة

فقدان الوظائف وتراجع الليرة وارتفاع التضخم عوامل تهدد سياسات الرئيس التركي

يصرّ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على استعراض قوّة بلاده العسكرية بزجّ الجيش في الصراعات، ويوظف أردوغان ورقة القومية بهدف حشد التأييد الداخلي لمغامراته الخارجية، على الرغم من تكلفتها الاقتصادية الباهظة التي يدفع ثمنها المواطنون الأتراك، ومع ذلك يتوقع المتابعون أن تقوّض العقوبات الأميركية طموحات أردوغان العسكرية، حيث من شأنها أن تضرّ بالقوة الشرائية لتركيا في مجال الدفاع.

المواطنون الأتراك يدفعون ثمن طموحات أردوغان

إسطنبول - على الرغم من المشكلات المالية الداخلية والعلاقات المتوترة مع الحلفاء الغربيين، لا يزال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يجد الوقت بطريقة ما لمواصلة اشتباكات عسكرية طموحة في البعض من أشد مناطق الصراع ضراوة في العالم، دون اكتراث لتبعات سياساته على الداخل التي أنهكت الاقتصاد، وبمبالاة مستمرة لأثر مقامرته العسكرية على أمن واستقرار دول المنطقة العربية.

ويتواجد الجيش التركي حاليا في 12 دولة على الأقل، ويحتفظ بقواعد في الصومال وقطر وينخرط بشكل مباشر في صراعات حيّة في كل من سوريا وليبيا. ويشكل الحضور التركي عائقا أمام كل محاولة جدية تهدف إلى إيجاد تسوية سياسية نهائية تعيد الاستقرار إلى هذه الدول.

وستنشر أنقرة قريبا قوة حفظ سلام في منطقة ناغورني قرة باغ المتنازع عليها في جنوب القوقاز. وفي أماكن أخرى، تحرس البحرية التركية عمليات التنقيب عن النفط والغاز المثيرة للجدل في شرق المتوسط، رغم الاحتجاجات المدوية من جانب الاتحاد الأوروبي وخطر الاشتباكات مع القوات اليونانية والقبرصية والفرنسية في المنطقة.

كل هذا يأتي في أعقاب محاولة انقلابية فاشلة في العام 2016 شهدت استبعاد الآلاف من الجنود ذوي الخبرة من الجيش. فلماذا إذن يحرص أردوغان الآن على المغامرات العسكرية؟

ورقة القومية

يكمن جزء من الإجابة في تجدد القومية التركية، وهي ورقة رابحة يقول محللون إن أردوغان تعلم خلال 17 عاما قضاها في السلطة كيف يستخدمها لمصلحته السياسية الداخلية.

ويقول سونر جاجابتاي، مدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، "لم يبدأ أردوغان الحروب المنخرط فيها حاليا، لكنه يوائم غريزة البقاء لديه مع مخاوف تركيا الأمنية القومية الأوسع نطاقا".

ويضيف "إن العديد من الأتراك معجبون للغاية حاليا بهذه السياسة الخارجية الجديدة القوية والتي تسمح لأنقرة بالوصول إلى ما وراء حدودها".

وبالنسبة إلى العديد من المراقبين فإن "الطريقة الأردوغانية" التي وضعها الرئيس التركي، والتي تتبناها الحكومة التركية تسير بطريقة مشابها لفترة النازية.

وسبق وأن وعد أردوغان بالدفاع عن الحقوق السيادية لتركيا من الفضاء إلى عقيدة الوطن الأزرق، وهي منطقة كبيرة في البحر الأبيض المتوسط تعتقد تركيا أنها يجب أن تمارس نفوذها عليها.

ويرى أنجيلوس سيريغوس، وهو أستاذ مساعد في القانون الدولي والسياسة الخارجية، أن "تركيا الآن تحمل أوجه تشابه مقلقة مع ألمانيا النازية".

وعلّق قائلا "ألمانيا النازية اتبعت فكرة ليبنسراوم (المجال الحيوي أو مساحة لاستيعاب توسيع الوطن) وتركيا على التوالي تتبع فكرة الوطن الأزرق."

وأوضح سيريغوس، وهو أيضا عضو في البرلمان اليوناني عن حزب الديمقراطية الجديدة الحاكم، "لذلك أرادت ألمانيا النازية التخلص من معاهدة فرساي، وبالمثل تريد تركيا التخلص من معاهدة لوزان".

تكلفة اقتصادية وعسكرية

بالرغم من كل مواقفه الخارجية المشاكسة، فإن قوة أردوغان تتوازن على حساب قاعدة دعم محلية تعاني حاليا من فقدان الوظائف وتراجع القوة الشرائية لليرة وارتفاع التضخم.

ويرى محللون أن هذا الاعتماد على الاستقرار الاقتصادي هو نقطة ضعف أردوغان، على الأقل في عام سيطرت عليه جائحة عالمية مدمرة وما لها من تداعيات اقتصادية. وفقدت الليرة التركية أكثر من 30 في المئة من قيمتها مقابل الدولار الأميركي منذ بداية عام 2020.

ويقول الخبير الاقتصادي سيف الدين جروسل، إن تركيا ربما لا تواجه انهيارا اقتصاديا كاملا حتى الآن، لكنها ربما تعاني من انخفاض النمو وارتفاع البطالة لبعض الوقت مستقبلا.

وإلى جانب الهشاشة الاقتصادية، ثمة تهديد رئيسي آخر لمغامرات أردوغان العسكرية وهو اعتماد تركيا على أسلحة صنعتها الولايات المتحدة وألمانيا حليفتا أنقرة الغربيتان التقليديتان.

وقال مصدر دفاعي إن سرب القوات الجوية القتالي التركي بأكمله إما من صنع الولايات المتحدة وإما يطير بقطع إمداد أميركية. وفي الوقت نفسه، فإن أكثر من نصف سلاح الدبابات ونصف الأسطول القتالي للبحرية من صنع الولايات المتحدة، والباقي مصدره ألمانيا، بحسب المصدر نفسه.

وغالبا ما يحثّ أردوغان الشركات المحلية على المساعدة في تعزيز الاستثمارات الدفاعية، رغم أن تلك الجهود غالبا ما تقوضها مكونات أجنبية في شركات الأسلحة المحلية، حسب ما يقول جان كساب أوغلو، مدير برنامج الدفاع والأمن في مركز الدراسات الاقتصادية والسياسة الخارجية "إدام"، ومقره إسطنبول.

وبالرغم من اليقين التام بذلك، ومع استمرار توتر العلاقات مع الغرب بسبب تدخل تركيا في العديد من مجالات الصراع، تركز أنقرة على تطوير معداتها الدفاعية الخاص وأبرزها الطائرات بدون طيار الحديثة "تي.بي 2".

ويعد تعميم استخدام الطائرات بدون طيار في الجيش التركي عامل تمكين أساسيا للنشاط العابر للحدود، فهذه الأنظمة فعالة من حيث التكلفة وتحد من الخسائر البشرية وأسعارها معقولة فضلا عن كونها توفر أصولا جيدة للتصدير، حسب ما ذهب إليه كساب أوغلو.

ويعتقد الخبير الدفاعي هاكان كيليتش، أن الطائرات التركية بدون طيار من طراز "بيرقدار تي.بي 2" جذبت الانتباه العالمي هذا العام لحملاتها في سوريا وليبيا وناغورني قرة باغ.

ويقدر كيليتش أن تكلفة الطائرة الواحدة "تي.بي 2" التي تستطيع التحليق لمدة 27 ساعة تبلغ نحو سبعة ملايين دولار. وهي أرخص بعشر مرات من مقاتلة حديثة "إف – 16" التي يمكنها التحليق في الجو لمدة ثلاث ساعات فقط.

ورغم أن العقوبات الأميركية الأخيرة بموجب "قانون مكافحة أعداء أميركا من خلال العقوبات" لعام 2017 ردا على شراء تركيا أنظمة الدفاع الجوي الروسية "أس – 400"، تعتبر خفيفة نسبيا، فإنها ما زالت هي الأسوأ بالنسبة إلى طموحات أردوغان العسكرية.

ويقول كساب أوغلو إن "تلك العقوبات الأميركية قد تضر بالقوة الشرائية لتركيا في مجال الدفاع."

ووجهت الولايات المتحدة بالفعل صفعة لقدرات البلاد القتالية الجوية المستقبلية، حيث علقت مشاركة أنقرة في برنامج الإنتاج المشترك لمقاتلات "إف – 35"، وهي خطوة يقول كيليتش إنها ستكلف 10 متعاقدين أتراك حوالي 12 مليار دولار.

ويلفت الباحث بول إيدن في تقرير له بموقع أحوال تركية إلى أن "تركيا تواجه مشكلة في تصميم وبناء محركات محلية بشكل مستقل لأجهزتها العسكرية المبنية محليا".

وعلى سبيل المثال، تسعى أنقرة للحصول على مساعدة أجنبية لتطوير محركات لطائراتها المقاتلة من الجيل الخامس "تي.إف.إكس".

وبالتالي، فإن السؤال الذي يطرح هنا هو ما إذا كانت هذه العقوبات الجديدة بموجب قانون مكافحة خصوم أميركا ستقوض قدرة تركيا على بناء المزيد من المعدات العسكرية وكذلك تصدير الأنظمة المبنية محليا؟

ثم هناك سؤال أكثر عمومية حول ما قد تعنيه هذه العقوبات للجيش التركي، بعد قيام الكونغرس الأميركي بتجميد مبيعات الأسلحة إلى تركيا منذ العام 2018 بالإضافة إلى تجميد عقد لترقية هيكلية لطائرات "إف – 16" المقاتلة التركية، وتعد هذه الطائرات التي صنعتها الولايات المتحدة العمود الفقري لسلاح الجو التركي.

أنجيلوس سيريغوس

تركيا تحمل الآن أوجه تشابه مقلقة مع ألمانيا النازية

هيرقل ميلس

المؤشرات على أن تركيا ستغير سياساتها غير موجودة

ومع ذلك، هناك بصيص أمل يلوح في الأفق بالنسبة إلى مغامرات أردوغان العسكرية، يتمثل في الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، الذي من المرجح أن يدعم تركيا في سوريا وليبيا بينما يشجع جهود السلام في جنوب القوقاز.

ويقول المحلل جاجابتاي المقيم في الولايات المتحدة "أعتقد أن الجيش الأميركي يحب حقيقة أن تركيا منعت هذه الدول من الوقوع تحت السيطرة الروسية في الغالب".

وبالمثل، فإن علاقة أردوغان المستدامة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، توفر له مجالا للمناورة في مناطق الصراع الرئيسية، رغم التحذير من أن الاعتماد على روسيا قد يكون بمثابة عائق على المدى المتوسط.

وقد تعني هذه الرؤية المستقبلية الماكرة، إلى جانب تحول في القيادة الأميركية العالمية، أن أردوغان في وضع يسمح له بمواصلة مغامراته العسكرية لبعض الوقت في المستقبل.

وبرأي الكاتب التركي هيرقل ميلس فإنه "لا توجد مؤشرات على أن تركيا ستغير سياستها ما لم يكن هناك سبب للقيام بذلك، مثل العقوبات. لكن هناك سبب ثانٍ لا يزال يجعل منهج الاسترضاء منطقياً: وهو أنه في يوم ما وبطريقة ما، لن يكون أردوغان في المشهد السياسي، وهذا ما من شأنه أن يحسن الوضع".

لكن التغيير السياسي في تركيا لا يبدو أنه وشيك الحدوث، وليس هناك ما يضمن أن التغيير السياسي في المستقبل لن ينتج عنه وضع أسوأ مع قادة أسوأ، ما يعني أن تركيا ستبقى جزءا من دوامة الصراعات، حسب استنتاج ميلس.

الأزمات الداخلية لدول حوض النيل تعطل مفاوضات سد النهضة

محمد أبوالفضل

القاهرة – لعبت، ولا تزال، الأزمات الداخلية في كل من مصر وإثيوبيا والسودان، دورا غير مباشر في صعوبة التوصل إلى تفاهمات حاسمة بين الدول الثلاث، وقبل أن تبدأ الوفود المتفاوضة جولة الأحد المقبل برعاية الاتحاد الأفريقي، استدعت الخارجية المصرية، القائم بالأعمال الإثيوبي في القاهرة، الأربعاء، لتقديم توضيحات حول ما نُقل من تصريحات رسمية تطرقت إلى الشأن الداخلي المصري.

ومع أن بيان الخارجية المصرية لم يشر إلى طبيعة التصريحات المزعجة، لكن جرى تداول معلومات نسبت إلى المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية، دينا مفتي، هاجم فيها القاهرة لانتقادها مشروع سد النهضة، وقال إنها "تستخدم المشروع للتغطية على العديد من المشكلات الداخلية".

أرادت أديس أبابا استباق المفاوضات الجديدة بوضع العصي بين عجلاتها كي تضمن عدم انحياز رئيس الكونغو الديمقراطية، فيلكس تشيسكيدي، لمصر التي أجرى رئيسها عبدالفتاح السيسي اتصالا معه أخيرا، حيث سيتولى الأول رئاسة الاتحاد الأفريقي، من بداية هذا العام، وتسند إليه الوساطة بدلا من رئيس دولة جنوب أفريقيا، سايريل رامافوزا، الذي لم يستطع تفكيك العقد الرئيسية في المفاوضات خلال العام الماضي.

ويحمل مشروع سد النهضة طموحات وأحلاما كبيرة للدولة الإثيوبية، ظهرت تجلياتها في تتابع الاهتمام به من كل رؤساء الحكومات، فمنذ وضعت اللبنة الأولى لتأسيسه، ويتم التعامل معه كمشروع قومي لما يحمله من فوائد تنموية، وما يمثله من مساعدة نوعية في توحيد الشعوب الإثيوبية خلف قيادتها، ولم يعد البعد الداخلي خافيا في غالبية المحطات التي مر بها، فعندما ارتفع مستوى الأهداف التنموية ارتفع أيضا سقف التعويل على المشروع كمدخل مناسب في منع انفلات الوحدة الإقليمية.

وتفسر الدوافع الداخلية جزءا من التعنت الإثيوبي في المفاوضات، حيث اتخذ كرمز للاستقلال الوطني، ودلالة معنوية على قوة الإرادة السياسية، وأدت المبالغة في هذا الجانب إلى زيادة صلابة موقف المفاوض الإثيوبي.

وفي كل المحطات التي انحنى فيها للعواصف وبدا قريبا من التوقيع على اتفاق مُرض لجميع الأطراف، يقوم باستدارة نوعية، رسّخت في ذهن المفاوض المصري ثم السوداني أن أديس أبابا وهي مدفوعة بأزماتها لن يتمّ الوصول معها إلى اتفاق ملزم.

لم يمنع المحدد الداخلي لسدّ النهضة وقوع مشكلات داخل إثيوبيا، مثل الحرب المدمرة في إقليم تيغراي، ولم يفلح في تكوين اصطفاف وطني خلف رئيس الحكومة آبي أحمد يمنع اندلاع تظاهرات احتجاجا على تصرفاته في التعامل مع أزمات طفت على السطح في العامين الماضيين، وبالتالي ففكرة الرهان كعنصر لتوحيد الشعوب باتت مشكوكا فيها.

تحاول إثيوبيا قلب الطاولة على مصر واتهامها بتوظيف ملف السدّ في تجاوز مشكلاتها الداخلية، وهي قضية مردود عليها، لأن موقف القاهرة في أزمة سدّ النهضة لم يكن مرضيا لطموحات المواطنين، وحمّلت فئات كثيرة الأنظمة المتعاقبة في مصر مسؤولية ما وصلت إليه المفاوضات من عقم، وتحويله من فكرة إلى واقع ملموس.

استغلت إثيوبيا انشغال الدولة المصرية بمشكلاتها الداخلية عقب ثورة 25 يناير 2011، وشرعت في وضع اللبنات الأولى للسدّ، وتوالت مراحل التشييد في ظل أوضاع غير مستقرة بمصر، وعندما بدأت تلتفت للاشتباك الفني والقانوني والسياسي مع السدّ عام 2014 ليكون مساره متفقا مع المصالح المائية، غرقت في مستنقع لا ينتهي من الأخذ والرد، ولذلك كان محدد المشكلات الداخلية نقمة، بل مكّن إثيوبيا من الوصول إلى جانب معتبر من غاياتها في فرض رؤيتها.

> المرحلة المقبلة سوف تشهد تراجعا في هامش المناورات الإثيوبية عقب انضمام السودان بشكل غير مباشر إلى الموقف المصري

ويقول مراقبون، إن النظام المصري لو أراد توظيف أزمة السدّ لكسب المزيد من التأييد في الشارع؛ عليه أن يقوم بتوجيه ضربة عسكرية لجسم السدّ، ووقتها سيجد تأييدا والتفافا يمنحانه قوة مضاعفة، لكنه لا يزال يصرّ على التمسك بخيار الحلول التفاوضية، وهو ما يحرج إثيوبيا التي تكاد تكون استنزفت رصيدها من الحجج، وراحت تلقي اللوم على غيرها، كمحاولة لإيجاد نافذة تشكك في جوهر الموقف المصري.

ويرى متابعون، أن المرحلة المقبلة سوف تشهد تراجعا في هامش المناورات الإثيوبية، وأن الأسس التي تستند عليها فقدت بريقها عقب انضمام السودان بشكل غير مباشر للموقف المصري، من حيث المطالبة باتفاق ملزم وشكل واضح لآليات تشغيل السدّ، وضمانات محددة لعدم الإضرار بمصالح الغير، وكلها تتملص منها أديس أبابا.

يصعب القول بحسم إن السودان أيضا غيّر موقفه انطلاقاً من حسابات داخلية، أو لتجاوز أزمات تعصف بالسلطة الانتقالية، لأن التغيير جاء متدرجا وبعد أن استنزفت الخرطوم الكثير من الأدوات الدبلوماسية لحض إثيوبيا على التفاعل بإيجابية مع المفاوضات، وبالتالي يبدو ربط ما يجري من تعقيدات وتحديات داخلية بمطالبات المفاوض السوداني المتكررة باتفاق عادل ومنصف، يحتاج إلى توثيق.

بصرف النظر عن صحة الدوافع الداخلية وحدود تأثيرها لدى كل طرف، فإنها خرجت كعنصر بارز يمكن بموجبه تفسير موقف هذه الدولة أو تلك، فعلى الرغم من الأهمية المركزية التي تنطوي عليها كمحدد يفسر الانسداد، لكنه غير كاف لتحميله المسؤولية كاملة، ومهما بلغ التأثير في مرحلة من المراحل، لدى أيّ من الأطراف الثلاثة، فهناك أسباب عميقة أدّت إلى النتيجة التي وصل إليها قطار التفاوض.

الأزمات تعرقل قطار التفاوض